

انقلاب جديد في القصر الملكي: توقيف «متعب» و«بن طلال» وآخرين بمزاعم فساد

أسامي بدر + محمد عبدالـ

شنّت السلطات السعودية حملة إيقافات واسعة بحق عدد من كبار الأمراء ووزراء سابقين وعدد من كبار المسؤولين ورجال الأعمال المعروفين بمزاعم فساد مختلفة.

وجاء على رأس الموقوفين وزير الحرس الوطني المقال الأمير «متعب بن عبدالـ»، والأمير «الوليد بن طلال» المليادي السعودي الكبير، ورئيس الديوان الملكي السابق «خالد التويجري».

وجاء قرار التوقيف على خلفية مزاعم بالفساد وجهتها لهم لجنة عليا لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد «محمد بن سلمان»، أعلن عن تشكيلها بقرار ملكي قبل دقائق فقط من الإعلان عن صدور قرارات التوقيف.

أمراء موقوفون

بلغ عدد الأمراء الموقوفين حتى الآن 18 أميراً، على رأسهم وزير الحرس الوطني المقال، الأمير «متعب بن عبدالـ» الذي أوقف بعد مزاعم فساد تشمل صفقات وهمية وترسيمة عقود على شركات تابعة له إضافة إلى صفقات سلاح في وزارته.

كما تم إيقاف شقيقه الأمير «تركي بن عبدالـ» أمير الرياض السابق، بمزاعم فساد محلية ودولية، من ضمنها قطار الرياض.

في حين تم إيقاف الأمير «الوليد بن طلال» بعد مزاعم عن تورطه في قضايا غسيل للأموال. الحملة على الأمراء شملت إيقاف الأمير «تركي بن ناصر» بمزاعم توقيع صفقات سلاح غير نظامية، وصفقات في مصلحة الأرصاد والبيئة.

أما نائب وزير الدفاع وقائد البحرية السابق الأمير «فهد بن عبدالـ بن محمد»، فتم توقيفه على خلفية مزاعم تتعلق بالفساد وخصوصاً بالقوات البحرية. ولم يتم الإعلان عن باقي أسماء الأمراء الموقوفين، حتى الآن.

وزراء ورجال أعمال

الحملة المفاجئة طالت عدة وزراء حاليين وسايقين ومسؤولين ورجال أعمال كبار بالمملكة. حيث تم إيقاف رئيس الديوان الملكي السابق «خالد التويجري» بمزاعم فساد وتلقي رشاوى، وهي نفس التهم التي تسببت في اعتقال وزير المالية السابق «إبراهيم العساف»، إضافة إلى مزاعم فساد آخر حول توسيعة الحرم الشريف.

أما رجل الأعمال الشهير «صالح كامل» فقد تم توقيفه هو وابنيه، بعد مزاعم بتورطهم في فساد مالي وتقديم رشاوى.

المقاول المعروف «بكر بن لادن» تم توقيفه هو الآخر بمزاعم فساد وتقديم رشوة في مشاريع عديدة من بينها مشروع توسيعة الحرم.

كما تم توقيف وزير الاقتصاد المقال «عادل فقيه» في مزاعم فساد حول قضية «سيول جدة». وشملت الحملة مسؤولين سايقين من بينهم، رئيس الخطوط السعودية السابق «خالد الملحم» بمزاعم فساد واختلاس، وكذلك محافظ هيئة الاستثمار السابق «عمرو الدباغ» بمزاعم تتعلق بالتلاء في أوراق المدن الاقتصادية.

الانقلاب الجديد

وجاءت حملة التوقيفات التي وصفها مراقبون بالانقلاب الجديد، بعد دقائق قليلة من أمر ملكي بتشكيل لجنة لمكافحة الفساد برئاسة ولي العهد «محمد بن سلمان».

وجاء الأمر الملكي متبعا بكلمة للملك «سلمان بن عبدالعزيز»، أكد فيها أن سبب اللجنة الجديدة هو «ما لاحظناه ولمستناه من استغلال من قبل بعض ضعاف النفوس الذين غلبو مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، واعتدوا على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية».

وأضاف أن «هؤلاء استغلوا نفوذهم والسلطة التي اؤتمنوا عليها في التطاول على المال العام وإساءة استخدامه واختلاسه، متذمرين طرائق شتى لإخفاء أعمالهم المشينة، مما حال دون إطلاع ولاة الأمر على حقيقة هذه الجرائم والأفعال المشينة».

وبهذه الخطوات أنهى العاهل السعودي وولي عهده خطوات الإطاحة بالعديد من يعتقد أنهم قد يشكلوا عقبة أمام تصعيد الأخير لقيادة المملكة.

كما تأتي الحملة الأخيرة مع استمرار وضع ولي العهد السابق الأمير «محمد بن نايف» قيد الإقامة الجبرية عقب عزله، وسط تقارير عن عدم تمنع هذه الخطوات برضى كافة أفرع العائلة المالكة.

